

تضيّة

المحامي منير الشدياق

mounirchidiac2014@gmail.com

من سنوات يُنبّه السلطات إلى أخطاره
الأمن العام يعتمد المعايير الدوليّة لمكافحة الفساد

تعد جرائم الفساد، الارهاب، والجرائم السيبرانية من ابرز التحديات التي تواجه العالم. هذه الجرائم الخبيثة، يعد الفساد اخطرها لأن ضرره لا يدمر فقط مكانا محددا ضمن الدولة كالعامل الارهابي، ولا يخرب معلومات كالاجرام السيبراني، بل لانه يتسبب في انهيار كل قدرات ومقومات اي مؤسسة او دولة يتفشى فيها

تعريف عالمي رسمي وموحد له حتى اليوم، رغم ان معظم تعاريفه متشابهة. في هذا السياق، نجد ان منظمة الشفافية الدولية عرفته بأنه "استغلال السلطة من اجل المنفعة الخاصة". كما ان البنك والصندوق الدولي عرفاه بأنه "استغلال منصب عام بغرض تحقيق مكاسب شخصية". على الصعيد اللبناني، نجد ان قانون حماية كاشفي الفساد الصادر تحت الرقم 83 في تاريخ 10 تشرين الاول 2018، عرّف في مادته الاولى الفساد بأنه "استغلال الموظف للسلطة او الوظيفة او العمل بهدف تحقيق مكاسب او منافع غير متوجبة قانوناً".

للحدود الوطنية في العالم، التي ترتكب اخطر الجرائم ضد الانسان كالاتجار بالبشر، تبييض الاموال، تجارة المخدرات، تجارة الاسلحة، وسواها. بالتالي، الفساد خطر اقتصادي - اجتماعي عالمي يستدعي دق ناقوس الخطر.

تصنيف لبنان

على الصعيد الدولي، هناك مؤسسات عدة تهتم بقياس مؤشرات ظاهرة الفساد في معظم دول العالم بالاستناد الى مجموعة معايير عامة، كدراسات تجريها معاهد متخصصة، قياس مؤشر المساءلة العامة، اراء خبراء اقتصاديين، قياس مدى المشاركة السياسية للمعارضة ضمن الدولة، درجة احترام الحريات المدنية وحرية الصحافة، وغيرها من المؤشرات العامة، لا التدقيقية بكل اعمال مؤسسات الدولة مثلا. من تلك المؤسسات نذكر على سبيل المثال، منظمة الشفافية الدولية التي هي منظمة غير حكومية تأسست عام 1993 وتقوم كل سنة باصدار مؤشر مدركات الفساد. بحسب مؤشر مدركات الفساد لعام 2019، احتل لبنان المرتبة 149 عالميا من اصل 180 دولة شملها المؤشر. المعلوم ان الرقم 1 يشير الى افضل دولة في مكافحة الفساد، والرقم 180 الى اسوأ دولة في هذا المجال.

التعريف

رغم واقع وجود الفساد منذ القدم بنسب متفاوتة في المجتمعات كافة عموما، الا ان مفهوم مكافحة الفساد حديث العهد نسبيا، اذ بدأ التداول به عالميا في منتصف تسعينات القرن الماضي. تلك الحداثة تبرر عدم وجود

المديرية العامة للامن العام اسوة باشخاص الضابطة العدلية كافة، تبلغ القضاء المختص فورا عن كل الجرائم التي تعلم بها، ومن ضمنها جرائم الفساد. يعود الى القضاء حصرا حق اتخاذ القرار بملحقة تلك الجرائم او عدمه، وليس اليها. كما انها ترفع الى الحكومة دوريا دراسات ومعلومات مفصلة عن كل الاوضاع العامة في البلاد، لاسيما تلك المتصلة بالوضع الاقتصادي وجرائم الفساد وسواها. يعود الى الحكومة حصرا حق اتخاذ القرارات المناسبة في كل تلك الشؤون، وليس اليها. بالتالي، من الناحية القانونية ان القضاء والحكومة التي تخضع الى سلطتهما كل ادارات الدولة واجهزة الرقابة فيها، يعدان مثابة العمود الفقري العملاقي - التنفيذي في عملية مكافحة جرائم الفساد.

ما تعريف الفساد؟ ما واقعه العالمي وضمن اي خانة يصنف لبنان؟ ما اشكاله ومخاطره وطرق الحد منه؟ ما واقع القوانين الدولية والمحلية ذات الصلة به؟ واي معايير دولية تعتمد المديرية العامة للامن العام في مكافحته؟

الواقع العالمي

تبين الاحصاءات الدولية ان تكلفة الفساد تقدر عالميا بما يقارب 2.6 تريليون دولار في السنة، اي ما يعادل 5% من الناتج العالمي، وبأن الشركات والافراد يدفعون اكثر من تريليون دولار من الرشاوى كل عام. تؤكد منظمة الامم المتحدة ان الفساد يشكل احد ابرز اسباب تقويض سيادة القانون في مختلف الدول، ويعد مثابة العمود الفقري لتمدد نشاطات شبكات الاجرام المنظمة العابرة



ولعدم ثقته بحماية حقوقه عبر القضاء.

- انخفاض موارد الدولة من جراء التهريب الضريبي، التهريب الجمركي وسواهما. وزيادة النفقات الحكومية والتكاليف الادارية من جراء صفقات غير ضرورية، اسعار مضخمة وخيالية، نوعية بضائع واعمال رديئة، الخ.

- التوزيع غير العادل للثروة بين ابناء البلاد مما يساهم في ازدياد حالات الفقر والبطالة وارتفاع نسب الجرائم وزعزعة الاستقرار الاجتماعي، السياسي، والامن.

- ترهل وضعف كفاية معظم ادارات الدولة من جراء تولي المناصب الاساسية فيها من اشخاص غير كفيين بفعل المحسوبية، الوساطة، القرابة، او الطائفية على حساب كفاية الطاقات النخبوية في الوطن، التي تهاجر بنسب كبيرة.

- ضعف مستوى الانفاق العام على المشاريع التطويرية النوعية، والاكتفاء بمشاريع سيئة يتم تكرارها كل فترة بهدف ديمومة سرقة المال العام.

- جذب شبكات الاجرام المنظم لتنفيذ



**اللواء ابراهيم:
نحاسب المخالفين من
دون التشهير باحد لاننا
نحترم كرامات الناس**

**اتفاق الامم المتحدة
لمكافحة الفساد اهم
التشريعات الدولية**



اثاره السلبية

تكاد لا تحصى وتعد الاثار السلبية لجرائم الفساد على الدولة بكل قطاعاتها. من ابرزها نذكر الاتي:

- يؤدي الى اضعاف النمو الاقتصادي للبلاد.
- يخفض مستوى الاستثمارات من جراء ضعف ثقة المستثمر الاجنبي وحتى المستثمر الوطني في النظام الاقتصادي ككل،

سواء بالانتخاب او بالتعيين، وكل امرىء كلف مهمة رسمية كالحكم والخبير والسنديك التمس او قبل لنفسه او لغيره هدية او وعدا او اي منفعة اخرى ليقوم بعمل شرعي من اعمال وظيفته عوقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة اقلها ضعفا قيمة ما اخذ او قبل به".

القطاع الخاص

في هذا السياق، نجد مثلا ان المادة 354 من قانون العقوبات تنص على ان "كل عامل في القطاع الخاص، مستخدما كان ام خيرا ام مستشارا وكل من ارتبط مع صاحب عمل بعقد استخدام لقاء اجر، التمس او قبل لنفسه او لغيره، هدية او وعدا او اي منفعة اخرى، لكشف اسرار او معلومات تسيء الى العمل او للقيام بعمل او الامتناع عنه بقصد الحاق الضرر المادي او المعنوي بصاحب او لصالح العمل، يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبالغرامة من مئة الف الى مائتي الف ليرة. وتنزل العقوبة نفسها بالراشي".

◀ مشاريعها الاجرامية ضمن الدولة التي يسودها الفساد، كون المساءلة فيها تكون شبه معدومة بالنسبة الى النافذين واتباعهم.

اسبابه

تبين الاحصاءات ان هناك العديد من الاسباب التي تساهم، منفردة او مجتمعة، في تعميم وتكريس ثقافة الفساد من جهة اولى، وفي حماية الفاسدين من جهة ثانية، ضمن مجتمع معين. من ابرزها على سبيل المثال:

1- عدم تطبيق القانون فعلا، سواء على صعيد المحاسبة الادارية التأديبية او على صعيد الملاحقة القضائية، بالنسبة الى الموظفين والمسؤولين الرسميين الذين يخالفون القوانين او يرتكبون جرائم، وذلك من جراء حمايات سياسية او حزبية او طائفية للكثير منهم.

2- ضعف السلطة القضائية، بخاصة في ظل وجود قوانين تجعل رؤساء السلطات القضائية كافة يعيّنون بموجب مراسيم تتخذ في مجلس الوزراء، الذي هو سلطة سياسية. كذلك هي حال التشكيلات القضائية. هو واقع يخالف مبدأ الفصل بين السلطات من جهة، ويجعل السلطة السياسية المتمثلة بمجلس الوزراء مؤثرة او شبه مهيمنة على بعض المواقع القضائية معظم الاحيان من جهة اخرى.

3- تلاشي القيم الدينية والاخلاقية التي توجب الامانة وعدم سرقة مال الغير.

4- وجود العديد من الحصانات التي تقف حائلا دون ملاحقة اشخاص متهمين بالفساد.

على سبيل المثال، ان احالة اي وزير متهم باخلاله بواجباته الوظيفية امام المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء يتطلب موافقة ثلثي اعضاء مجلس النواب، وهو امر شبه مستحيل، وهكذا دواليك.

5- السرية المصرفية التي يستفيد منها كثير لاختفاء اي اثر لصفقات الفساد التي حققوا منها مبالغ نقدية هائلة، والتي لا يمكن رفعها الا وفق شروط صعبة او معقدة.

6- تدني رواتب الكثير من العاملين في القطاع العام، اضافة الى تدني القدرة الشرائية لتلك الرواتب هذه المرحلة، خصوصا ما يشجع



مكافحته

من البديهي القول ان اولى خطوات مكافحة الفساد بكل اشكاله، واهمها تكمن في بدء تطبيق القوانين فعليا، كونها كافية عموما لمكافحة الفساد اذا تم تطبيقها، ناهيك بضرورة معالجة الاسباب الاجتماعية التي تدفع اليه. الالم هو السعي الى اعادة بناء سلم القيم الاخلاقية والدينية لدى الانسان في المجتمع. في ما خص مؤسسات الدولة التي يفترض ان تكون قدوة للمواطن، نشير الى ان اتفاق الامم المتحدة لمكافحة الفساد الصادر عام 2003، الذي انضم اليه لبنان عام 2008، اهم التشريعات الدولية في مجال مكافحة الفساد حتى اليوم.

على الصعيد اللبناني، لا بد من الاشارة الى ان قانون العقوبات اللبناني الصادر عام 1943 يتضمن احكاما تعاقب على كل انواع الافعال والجرائم التي تدخل ضمن تصنيف الفساد. استطرادا، في تاريخ 10 تشرين الاول 2018 تم اصدار قانون حماية كاشفي الفساد الذي يحمل الرقم 83. وفي تاريخ 8 ايار 2020 تم اصدار قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الذي يحمل الرقم 175.

ان القوانين المحلية والدولية موجودة وهي جيدة، لكن العبرة في تطبيقها.

كانت تتكبتها في السابق، فيما يستخدم الوفر في تحقيق مختلف المشروعات التطويرية.

ثانيا: ابلاغ الناس بتفاصيل وتوقيت انجاز المعاملات كافة (مادة 10 من الاتفاق). في هذا الاطار، ان المديرية وضعت اكثر من 20 وسيلة اتصال وتواصل، هاتفية والكترونية بكل انواعها، في خدمة المواطنين، بما يتيح لهم انجاز بعض المعاملات الكترونيا، معرفة تفاصيل مستندات كل المعاملات والوقت اللازم لانجاز كل منها، الابلاغ عن اي خطر، وسواها من الخدمات.

ثالثا: وضع مدونة قواعد السلوك العسكري التي تحدد كل تفاصيل اداء الموظفين العموميين (مادة 8 من الاتفاق). هنا نشير الى ان المديرية اطلقت في كانون الاول عام 2016،



لبنان صادق عام 2008 على اتفاق الامم المتحدة لمكافحة الفساد



بالتعاون مع مكتب حقوق الانسان في الامم المتحدة، مدونة قواعد السلوك الخاصة بها، التي تحدد رؤيتها الوطنية من جهة، وقواعد سلوك عسكريها وموظفيها وفق ارقى معايير حقوق الانسان العالمية من جهة اخرى.

رابعا: مشاركة المجتمع في ما يمكن من مهامها (مادة 13 من الاتفاق). في هذا الصدد نشير الى ان المديرية اشركت العديد من هيئات المجتمع المدني في الكثير من مهامها ذات البعد الانساني، كاشراك رابطة كاريتاس في رعاية الموقوفين موقتا في نظارة الامن العام والاشراف على وجباتهم الغذائية وانجاز نشاطات اجتماعية وترفيهية لهم ايضا، وسواها. ناهيك بانها استحدثت ايضا عام 2016 دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة التي تعنى بمعالجة ومتابعة كل انواع ملفات حقوق الانسان بشكل مباشر، كذلك عبر التنسيق مع كل منظمات المجتمع المدني وهيئاته وجمعياته، المحلي والدولي. كما انها استحدثت واعادت تأهيل ما يقارب 70 مبنى تابعة لها على جميع الاراضي اللبنانية عبر التعاون مع البلديات واتحادات البلديات وجمعيات المجتمع المدني الذين عينوا كل ما قدموه بكل شفافية، اي من دون ان تكلف الخزينة اللبنانية اي مبالغ، وهي مبان كلها اصبحت ملكا للشعب اللبناني ككل.

خامسا: ازالة العقاب بكل مرتكب لأي فعل فساد (الكثير من مواد الاتفاق تفند هذا الموجب). في هذا السياق، نشير الى ان المديرية اعتمدت نهج عدم الاعلان عن تفاصيل عمليات مكافحة اي حالة فساد ضمنها، التي نجم عن بعضها طرد بعض العسكريين الذين هم من مختلف الرتب بعد احالتهم على القضاء المختص، وذلك تطبيقا للقانون الذي يمنح التشهير بأي شخص كان.

فالمديرية، كما يؤكد دائما مديرها العام اللواء عباس ابراهيم، تطبق محاسبة او معاقبة اي عسكري يرتكب مخالفة او جريمة ما ينص عليها القانون، من دون اي زيادة او نقصان ومن دون التشهير بأي كان احتراما لكرامات الناس.